

Distr.: General
18 November 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي

دورة عام ٢٠١٥

٢١ تموز/يوليه ٢٠١٤ - ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٥

البند ١٩ (ب) من جدول الأعمال

المسائل الاجتماعية ومسائل حقوق الإنسان: التنمية الاجتماعية

التنمية الاجتماعية: التنمية الاجتماعية، بما في ذلك

المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم والشباب

والمسنين والمعوقين والأسرة

الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة في عام ٢٠١٤

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١٣٦/٦٨. وهو يركز على المبادرات والأنشطة التي اضطلعت بها الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المعنية بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة، على جميع الصعد، وعلى ما استجدّ في الآونة الأخيرة في مجال السياسات المتعلقة بالأسرة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

191214 191214 14-65049 (A)



أولا - مقدمة

١ - شجّعت الجمعية العامة الدول الأعضاء، في قرارها ١٣٦/٦٨، على وضع سياسات وبرامج مناسبة ترمي إلى معالجة فقر الأسرة، والإقصاء الاجتماعي، وكفالة التوازن بين العمل والأسرة، والتصدي للمسائل المشتركة بين الأجيال، وهي المواضيع الثلاثة التي تسترشد بها الأعمال التحضيرية للذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة. وبالإضافة إلى ذلك، تشجّع الجمعية العامة في هذا القرار الدول الأعضاء على تعزيز السياسات المتعلقة بمنع العنف داخل الأسرة، مثل العنف العائلي ومنع سوء معاملة كبار السن.

٢ - ولقد دعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٨/٢٠١٤ الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وكذلك الأطراف المعنية الأخرى ذات الصلة إلى أن تأخذ في الاعتبار الدور الذي تضطلع به الأسرة، بوصفها أحد المساهمين في التنمية المستدامة، والحاجة إلى تعزيز وضع السياسات المتعلقة بالأسرة، في الجهود التي تبذلها من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وبالإضافة إلى ذلك، حثّ كلا القرارين الدول الأعضاء على إيلاء الاعتبار الواجب للدفع قدما بوضع السياسات المتعلقة بالأسرة في إطار صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٣ - وهذا التقرير هو التقرير الخامس عن الأعمال التحضيرية للذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة والاحتفال بها. ويركز الفرع الثاني منه على وضع السياسات في سياق الأعمال التحضيرية للذكرى السنوية والاحتفال بها في مجالات الحد من الفقر، والتوازن بين العمل والأسرة، والمسائل المشتركة بين الأجيال، ومنع العنف داخل الأسرة. ويقدم الفرع الثالث لمحة عامة عن المناسبات الكبرى التي نظمت احتفالا بالذكرى السنوية على جميع الصعد، بما في ذلك مبادرات المجتمع المدني. ويعرض الفرع الأخير للتقرير الاستنتاجات والتوصيات.

ثانيا - وضع سياسات متعلقة بالأسرة في سياق الأعمال التحضيرية للذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة والاحتفال بها

ألف - السياسات ذات المنحى الأسري للحد من الفقر

٤ - دفعت الأعمال التحضيرية للذكرى السنوية العشرين بالعديد من الدول الأعضاء إلى بذل جهود ملموسة لتحسين رفاه الأسرة، لا سيما من خلال وضع سياسات تتصدى لفقر الأسرة، وتكفل التوازن بين العمل والأسرة، وتدعم العلاقات والتضامن بين الأجيال.

٥ - وأفادت عدة دول أعضاء أنها تتصدى لتوارث الفقر بين الأجيال من خلال إعطاء الأولوية لدعم الأسر الضعيفة التي لديها أطفال صغار ورفع مستوى هذا الدعم، ويشمل ذلك توفير التحويلات النقدية المشروطة والمتاحة للجميع، وعلاوات الأطفال وتدابير الدعم العيني. ولقد أعطت بعض البلدان التي تواجه معدلات خصوبة دون مستوى الإحلال الأولوية لتقديم الدعم إلى الشباب والأسر الكبيرة العدد من خلال توفير المساعدات المالية والإسكانية.

٦ - وعلى الرغم من بذل هذه الجهود، لا تزال الحماية الاجتماعية حقاً لا يتمتع به معظم الأطفال والأسر. ولقد أفادت منظمة العمل الدولية أن الأحكام المحددة التي تتعلق باستحقاقات الطفل والأسرة، على الرغم من توافرها في ١٠٨ بلدان، لا تشمل في أغلب الأحيان سوى شريحة محدودة من السكان. وهناك ٧٥ بلداً آخر ليست لديها أي سياسات أو برامج في هذا الصدد. ولا تنفق البلدان في المتوسط سوى ٠,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على استحقاقات الطفل والأسرة، بمبلغ تتراوح نسبته بين ٠,٢ في المائة في أفريقيا وفي آسيا ومنطقة المحيط الهادئ و ٢,٢ في المائة في أوروبا الغربية. وعلى الرغم من اتساع نطاق برامج التحويلات النقدية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فقد بلغت نسبة الإنفاق في تلك المنطقة ٠,٧ في المائة، وهو مستوى مماثل لذلك الذي لوحظ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وكذلك في أوروبا الوسطى والشرقية. وفي البلدان المرتفعة الدخل، كان لتصحيح أوضاع المالية العامة والتسويات المالية أثرٌ سلبي على الأطفال والأسر، مع تزايد فقر الأطفال في ١٩ بلداً من بلدان الاتحاد الأوروبي بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٢^(١).

٧ - ووفقاً لآخر "سجل لتقييم الأداء" نشره مكتب إينوتشينتي للبحوث التابع لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، يعيش نحو ٧٦,٥ مليون طفل في أسر معيشية دخلها تحت مستوى خط الفقر في أغنى بلدان العالم البالغ عددها ٤١ بلداً. وكلما طال بقاء أولئك الأطفال في براثن الفقر، تعذر عليهم الإفلات منها. وتشير الأدلة أيضاً إلى أن أشد الأطفال فقراً وضعفاً عانوا أكثر من غيرهم نظراً إلى أن التغييرات الضريبية والتحويلات الاجتماعية الرامية إلى مساعدتهم كانت غير مجدية نسبياً^(٢).

(١) International Labour Organization, *World Social Protection Report 2014/15. Building economic recovery, inclusive development and social justice* (Geneva, International Labour Office, 2014).

(٢) UNICEF Office of Research – Innocenti, "Children of the Recession : The impact of the economic crisis on child well-being in rich countries", *Innocenti Report Card 12* (Florence, UNICEF Office of Research, 2014).

٨ - وعلاوة على ذلك، ورغم التوسع الكبير الذي شهدته البرامج في بعض أنحاء العالم، فإن نظم الحماية الاجتماعية القائمة مثل علاوات الأسرة والأطفال والتحويلات النقدية لا تلي احتياجات الأطفال وأسرهم في مجال تأمين الدخل، ولا سيما في البلدان المتوسطة الدخل والمنخفضة الدخل التي يرتفع فيها عدد الأطفال بين السكان.

٩ - ولقد أجرى بعض البلدان استعراضا للبرامج الحالية لإعانة الأسرة وأثرها على توارث الفقر بين الأجيال في إطار الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين. وخلال المؤتمر الدولي الخامس المعني بالأسرة الذي عقدته الوكالة المكسيكية الوطنية للتنمية المتكاملة للأسرة في كوليميا، المكسيك من ٣ إلى ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، نوقشت حصيلة هذه العمليات الاستعراضية وجرى الإقرار على حد سواء بمختلف المخاطر والتحديات التي تواجهها الأسر وبالدور الرئيسي الذي تضطلع به الحكومة في تشجيع تمكين الأسرة واستقلالها الاقتصادي. ومن المسائل التي نوقشت قدرة الأسرة على الصمود، وحقوق الطفل، وتأثير التكنولوجيا على ديناميات الأسرة، ودور الأسرة في مجال التنمية البشرية والمهنية.

باء - السياسات المتعلقة بتحقيق التوازن بين العمل والأسرة

١٠ - يتطلب التصدي لتوارث الفقر بين الأجيال داخل الأسر التركيز على إتاحة عمل بأجر وهيئة بيئة أفضل لتحقيق التوازن بين العمل والأسرة. ويسلم أرباب العمل على نحو متزايد بأن إنتاجية العمال تتوقف بقدر كبير على الحوافز والتدريب والالتزام. ولقد ثبت أن ترتيبات الدوام المرنة تؤدي إلى زيادة الالتزام والحوافز والإنتاجية، وتعزيز قدرة الشركات على اجتذاب الموظفين واستبقائهم. ويؤدي خفض معدل تبديل الموظفين أيضا إلى تقليص تكاليف التوظيف والتدريب.

١١ - وتسعى السياسات المتعلقة بتحقيق التوازن بين العمل والأسرة أيضا إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتشجيع تقاسم أفضل للمسؤوليات الأسرية بين الرجل والمرأة. ومع أن نسبة مشاركة الرجال في رعاية الأطفال وغيرها من الأعباء المنزلية في تزايد مستمر، ما زالت النساء، بمن فيهن اللواتي يعملن بدوام كامل، يتولين القسط الأكبر من هذه الأعباء. ويبادر عدد متزايد من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى إدراج أحكام تتعلق بالإجازة الوالدية الغرض منها تشجيع الآباء على المشاركة في مسؤوليات رعاية الأطفال وتعزيز المساواة بين الجنسين. ولقد استثمرت بلدان عديدة أيضا في التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة وتوسيع نطاق توفير الرعاية للطفل ليشمل الأطفال

دون سن الثالثة. ويبدو أن هذه المبادرات قد أفضت إلى زيادة مشاركة المرأة في العمل وزيادة الخصوبة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي^(٣).

١٢ - وتحتل السياسات المتعلقة بالتوازن بين العمل والأسرة موقع الصدارة في العديد من الخطط الوطنية، وتدعو بعض الحكومات إلى تقديم إعانات للشركات المراعية للأسرة وتعزيز قدرة المرافق والبرامج في مرحلة التعليم قبل المدرسي. ولقد استحدثت شهادات للشركات المراعية للأسرة في عدة بلدان تشجيعاً للمشاركة في الإدارة المراعية للأسرة وإقرارها وتوسيع نطاقها في قطاع الأعمال التجارية. وعادة ما يُشترط لمنح هذه الشهادات توافر الإجازة الوالدية، وجداول العمل المرنة، وتقديم الدعم الشامل للأمهات والآباء في مكان العمل.

١٣ - ولقد تمحورت العديد من المبادرات البارزة التي اتخذتها منظمات المجتمع المدني حول الدعوة إلى تحقيق التوازن بين العمل والأسرة. ولقد نشط اتحاد المنظمات الأسرية داخل الاتحاد الأوروبي في الترويج لسنة ٢٠١٤ بوصفها سنة التوفيق بين العمل والحياة الأسرية في أوروبا. وركز المؤتمر الذي عقده الاتحاد تحت شعار "الأسر المتضررة من الأزمة - البحث عن التوازن بين الحياة العملية والاجتماعية في ظل ظروف اقتصادية صعبة" في أثينا يومي ٢٨ و ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٤ على الآثار السلبية للتدابير التقشفية وتقليص الخدمات الاجتماعية في أوروبا في أعقاب الأزمات الأخيرة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن منتدى أرباب العمل الأوروبيين المعني بالتوازن بين الحياة العملية والاجتماعية التابع لاتحاد المنظمات الأسرية الذي عقد في هلسنكي، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، أتاح منبرا لتبادل الآراء بين أرباب العمل من القطاع الخاص، والقطاع العام، والقطاعات التي لا تستهدف الربح، والخبراء وممثلي الشركاء الاجتماعيين، والعلماء والباحثين من أجل مناقشة التدابير المراعية للأسرة في مكان العمل وتبادل المعارف والممارسات السليمة. وقدم هذا المنتدى عدة أمثلة على ترتيبات الدوام المرنة التي حققت نتائج ملموسة في زيادة إنتاجية الشركات ورضا الموظفين والمسؤولية والمساواة بين الجنسين.

جيم - البرامج المشتركة بين الأجيال

١٤ - تعتبر الأسر القناة الرئيسية للتفاعل بين الأجيال. إلا أن قدرتها على تقديم الدعم بين الأجيال تختلف وغالبا ما تتوقف على السياسات والبرامج التي توفر موارد إضافية. هناك

(٣) Olivier Thévenon, "Politiques familiales, fécondité et emploi des femmes: apports et limites des comparaisons au niveau national", Document de travail no. 200 (Paris, Institut national d'études démographiques (INED), 2014).

أيضا أدلة متزايدة على أن تمتين الأواصر بين الأجيال داخل الأسرة يمكن أن يؤدي إلى توزيع أكثر إنصافا للموارد والأصول بين مختلف الأجيال.

١٥ - ونظرا إلى أن رعاية المسنين تقع بمعظمها على عاتق أفراد الأسرة، يتزايد عدد البرامج المؤازرة لمقدمي الرعاية من قبيل توفير الرعاية البديلة المؤقتة لتخفيف العبء الملقى على كاهلهم وتوفير المعلومات بشأن خدمات تقديم المشورة وإتاحتها. ويشمل أحد النهج المبتكرة لرعاية المسنين في بعض البلدان التعويض عن الخسارة في الدخل نتيجة العمل بدوام جزئي من أجل رعاية الوالدين المسنين.

١٦ - وشكلت القضايا المشتركة بين الأجيال محطاً اهتمام مؤتمر وزراء التنمية الاجتماعية في الاتحاد الأفريقي الذي عقد في أديس أبابا من ٢٦ إلى ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٤ وتناول موضوع "تعزيز الأسرة الأفريقية من أجل التنمية الشاملة في أفريقيا". ولقد أقر المؤتمر مشروع بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المتعلق بحقوق المسنين في أفريقيا الذي يدعو الدول الأطراف إلى تحديد نظم الدعم التقليدية وتشجيعها وتعزيزها، بما في ذلك الرعاية الطبية المنزلية، من أجل تعزيز قدرة الأسر والمجتمعات المحلية على توفير الرعاية لأفراد الأسرة من المسنين، وتعزيز وتشجيع الحوار والتضامن بين الأجيال داخل أسرها ومجتمعاتها المحلية. وأطلق المؤتمر أيضا حملة على نطاق القارة الأفريقية الغرض منها وضع حد لزواج الأطفال عن طريق معالجة سببيه الجذريين وهما الفقر والتمييز بين الجنسين.

١٧ - ولقد اضطلعت منظمات المجتمع المدني بدور قيادي في الدعوة إلى وضع سياسات وبرامج تشجع التكافل والتواصل بين الأجيال. ومن التوصيات التي أصدرتها هذه المنظمات تعزيز تكافؤ فرص الحصول على الموارد التي تعزز الروابط الأسرية ولا سيما لدى الأسر المنخفضة الدخل، فضلا عن تحسين الاستفادة من التكنولوجيا واستخدامها لتعزيز التفاعل بين أفراد الأسرة من جميع الأعمار. وتُوفّر العديد من المنظمات غير الحكومية أيضا الدعم للبرامج المشتركة بين الأجيال من قبيل الصفوف الدراسية للرعاية الوالدية الإيجابية والبرامج الإرشادية. وفي بعض البلدان، تُقدّم منظمات المجتمع المدني مكافآت بين الأجيال إلى المجتمعات المحلية التي تعترف بإسهامات الأفراد من جميع الأعمار وتقدرها.

دال - منع العنف داخل الأسرة

١٨ - تشير الأدلة الواردة من بلدان متعددة إلى أن السياسات الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين ومنع العنف في غاية الأهمية لكفالة رفاه الأسرة. ويؤدي العنف العائلي إلى نشوء بيئة تلحق الضرر بجميع أفراد الأسرة. وبسبب ممارسة العنف داخل الأسرة، قد يتعرض

الأطفال لمشاكل سلوكية وانفعالية، بما في ذلك السلوكيات التي تنم عن العدوانية ومعاداة المجتمع والخوف والكبت، وتدني الاحترام للذات، وانخفاض الكفاءة الاجتماعية، وأعراض الانطواء، التي غالبا ما تؤدي إلى تراجع التحصيل المدرسي.

١٩ - والنساء والأطفال والأشخاص ذوو الإعاقة والمسنون هم الأكثر تعرّضا للعنف داخل الأسرة ولأنواع العنف الأخرى. وعلى الصعيد العالمي، أفاد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن ٤٧ في المائة من ضحايا جرائم قتل الإناث من جميع الأعمار يلقين حتفهن على يد أحد أفراد الأسرة أو العشير^(٤). وفي بعض البلدان، تفيد ٧٠ في المائة من الفتيات أن الشخص الذي يمارس العنف ضدهن هو الزوج الحالي أو السابق. وعلى نطاق العالم، تعاني واحدة من بين ثلاث مراهقات تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ١٩ عاما في حالات الزواج الرسمي من العنف العاطفي والبدني و/أو العنف الجنسي الذي يمارسه زوجها أو العشير. وترتفع نسبة العنف الذي يمارسه العشير بوجه خاص في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وجنوب آسيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي^(٥).

٢٠ - وبناء على التزام الأمين العام الأصلي بحملة "اتحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة"، بقيادة هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، أطلقت الأمم المتحدة حملة "هو من أجلها" في ٧ آذار/مارس ٢٠١٤. وتهدف هذه الحركة التضامنية إلى حشد الرجال والفتيان في سبيل تحقيق المساواة بين الجنسين. ويتمثل هدفها الأول في توعية القادة الذكور البارزين و ١٠٠ ٠٠٠ رجل. وتشهد هذه الحملة على أنه لا بد من مضاعفة الجهود لإشراك الرجال في مكافحة عدم المساواة بين الجنسين الذي كثيرا ما يتجلى في العنف العائلي.

٢١ - ولا غنى عن التوعية وتبادل الممارسات الجيدة في مجال التدخلات المتصلة بمكافحة العنف الأسري لتفادي وقوع العنف الأسري وغيره من أشكال العنف داخل الأسرة بشكل عام. ويعرض المعهد الأوروبي للمساواة بين الجنسين، من خلال قاعدة بياناته، أمثلة على الأساليب والأدوات المتاحة للوقاية والحماية من العنف الأسري في مجالات التدريب على الشؤون الجنسانية والتوعية وخدمات دعم الضحايا^(٦).

(٤) Global Study on Homicide 2013 (United Nations publication, Sales no. 14.IV.1).

(٥) United Nations Children's Fund (UNICEF), *Hidden in Plain Sight : a statistical analysis of violence against children* (New York, 2014).

(٦) انظر <http://eige.europa.eu/methods-and-tools/domestic-violence>.

٢٢ - ومن بين مختلف أشكال العنف ضد الأطفال، لا يزال العقاب البدني منتشرًا على نطاق واسع. ولا يتمتع الأطفال بحماية قانونية من جميع أشكال العقوبات البدنية، بما في ذلك في البيت، إلا في ٣٩ بلدا. ويؤدي عدم وجود هذه الحماية، بالاقتران مع الموافقة الضمنية على قيام الوالدين أو مقدمي الرعاية بعقاب الأطفال بدنيا، إلى إيجاد بيئة تمرّ فيها مختلف أشكال العنف دون عقاب. وتشير بعض البيانات إلى أن معدلات العنف الذي يتعرض له الأطفال في مؤسسات الرعاية أعلى بكثير، على ما يبدو، من معدلات العنف الذي يتعرض له الأطفال الذين يعيشون في كنف عائلات تكفلهم^(٥).

٢٣ - وهناك عدة عوامل تزيد من احتمال تعرّض الأطفال للعنف داخل أسرهم، مثل فقر الأسرة، وبطالة الوالدين، وتدني مستواهما التعليمي. ويمكن لبرامج التثقيف في مجال تنشئة الأطفال أن تحد من هذه المخاطر. فعلى سبيل المثال، يُعرّف النهج المعروف بنهج الأعمار والمراحل المتّصل بالتثقيف في مجال تنشئة الأطفال الوالدين بالسلوك النموذجي والعادي للمواليد، والأطفال الدارجين، والأطفال قبل سن الدراسة وفي سن الدراسة، وكذلك بالردود الملائمة لمقدمي الرعاية. وأوضح استعراض حديث العهد لخدمات الدعم المقدّمة للوالدين أنه ينبغي تفادي وصم الأشخاص المحتاجين لهذه الخدمات، والاعتراف بأن الوالدين عنصران نشيطان بدلا من النظر إليهما على أنهما مستفيدان سلبيان، وإشراكهما على حد سواء^(٧).

٢٤ - وفي عام ٢٠١٤، دعت عدة تظاهرات نظمتها منظمات المجتمع المدني احتفالا باليوم العالمي للوالدين، الذي أعلنته الجمعية العامة في قرارها ٦٦/٢٩٢، إلى إيلاء المزيد من التقدير للدور الذي يضطلع به الوالدان في نماء الطفل. وركّزت بعض التظاهرات أيضا على استخدام الأطفال لوسائل التواصل الاجتماعي في الأوساط الأسرية. وضمّ عدد من المؤتمرات المعقودة بشأن التنشئة الإيجابية للأطفال مُختصين في شؤون الأسرة وآباء وأمّهات من الراغبين في تحسين مهاراتهم الوالدية^(٨). وشكّلت التوعية بشأن العنف الأسري والدعوة إلى الوقاية منه ذلك محورَ تركيز عدة حلقات دراسية وتظاهرات وطنية دعمتها بحبوية

(٧) Daniel Molinuevo, "Parenting support in Europe", European Foundation for the Improvement of Living and Working Conditions (Eurofound) (2013).

(٨) كان من بين منظمي تلك التظاهرات الفيدرالية العالمية للسلام، والاتحاد الدولي لتنمية الأسرة، ومرصد الأسرة، واتحاد الرابطة الأسرية، ورابطة كونسويلو برخيس للنساء المنفصلات عن أزواجهن و/أو المطلقات.

منظمات المجتمع المدني^(٩). ونظّمت العديد من المنظمات غير الحكومية دورات لتثقيف الوالدين وقدمت خدمات دعم لمقدمي الرعاية.

٢٥ - وليس من السهل الحصول على بيانات قابلة للمقارنة على المستوى الدولي بشأن إساءة معاملة المسنين ولذلك يصعب تقييم مدى انتشار هذه المشكلة بدقة ورصد اتجاهاتها كما أشار إلى ذلك تقرير الأمين العام (A/68/167). ولا تزال إساءة معاملة المسنين موضوعاً محمّلاً في العديد من المجتمعات وعادة ما يميل الضحايا من كبار السن إلى التزام الصمت خوفاً من فضح أحد أفراد أسرهم، أو من فقدان دعمهم، أو من إرغامهم على العيش في دار للمسنين. ولعلّ الكشف عن إساءة معاملة الأشخاص ذوي الإمكانات الذهنية المحدودة أو المتدنية، مثل المصابين بمرض الزهايمر، أكثر صعوبة، بما أنهم قد يكونون عاجزين عن التعبير عن حاجتهم إلى الدعم. ولهذا، من المرجّح أن يكون الإبلاغ عن هذه الحالات أدنى بكثير من أعدادها الفعلية حتى في البلدان التي يكون فيها الإبلاغ عن حالات إساءة المعاملة إلزامياً. ويُعتبر إهمال النساء المسنّات وإساءة معاملتهن وتعرّضهن للعنف، بما في ذلك لبعض الممارسات والأعراف التقليدية الضارة داخل الأسرة إلى جانب معاناة الأرملة، لا سيما في البلدان التي لا يتمتعن فيها بحقوقهن الاقتصادية أو القانونية، من المسائل المثيرة للانشغال بشكل خاص.

٢٦ - وقد تم في الآونة الأخيرة توسيع نطاق البرامج والتشريعات القائمة التي تركز على الحماية من العنف للتصدي لمشكلة إساءة المعاملة في الأوساط العائلية في عدد من البلدان. ولكن التدابير من هذا القبيل ظلت متأخرة من حيث توفير مرافق الرعاية (انظر E/CN.5/2014/4). وقد اتخذت بعض الحكومات خطوات من أجل تفادي وقوع حالات قد تؤدي إلى سوء المعاملة في محيط الأسرة عن طريق التوعية والحملات الإعلامية. وأطلقت بلدان أخرى برامج لتدريب ودعم الأفراد الذين يقومون برعاية أقاربهم المسنين. وإضافة إلى ذلك، بدأ عدد ضئيل من البلدان في توفير خدمات رعاية للمسنين في النهار إلى جانب توفير مرافق رعاية بديلة غير رسمية مدعّمة لتخفيف العبء عن كاهل مقدمي الرعاية مؤقتاً. وفي بعض البلدان، تنص القوانين المتصلة بالعنف الأسري وقانون الأسرة، على توفير الحماية، ولكنها، في كثير من الأحيان، لا تتضمن إشارة صريحة إلى المسنين. ولدى بلدان أخرى قوانين بشأن المساعدة الاجتماعية ولكنها لا تتضمن حماية قانونية

(٩) انظر، على سبيل المثال، الحلقة الدراسية الوطنية بشأن "أثر العنف على المؤسسات الاجتماعية (الأسرة والتعليم والمجتمع)" التي نظّمها معهد الخدمات والبحوث المعني بالأسرة والطفل، والتي ركزت على العنف الأسري والفقر والعنف وتأثير وسائل الإعلام.

من سوء المعاملة. وفي بعض البلدان، عُدَّت القوانين المتعلقة بالعنف الأسري لتضمينها أحكاماً بشأن إساءة معاملة المسنين (انظر A/68/167).

٢٧ - وفي عدد قليل من البلدان، توجد أطر قانونية للإبلاغ عن إساءة معاملة المسنين ولمقاضاة مرتكبيها. وقد قامت عدة بلدان أفريقية بوضع سياسات وطنية بشأن الشيخوخة، وعادة ما تتضمن هذه السياسات أحكاماً تكفل التصدي لإساءة معاملة المسنين. ورغم التقدم المحرّز على مستوى السياسات العامة، فلا يوجد إلا عدد ضئيل من الاستجابات البرنامجية الفعلية للتصدي لإساءة معاملة المسنين وإيذائهم^(١٠).

ثالثاً - الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة على جميع الصعد ألف - لجنة التنمية الاجتماعية

٢٨ - نظّمت لجنة التنمية الاجتماعية حلقة نقاش رفيعة المستوى بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة أثناء دورتها الثانية والخمسين التي عُقدت من ١١ إلى ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٤. وسلّم المشاركون في حلقة النقاش بأن للأسر تأثيراً دائماً على تحقيق الأهداف الإنمائية، لا سيما في مجالات التعليم والصحة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ولكن كثيراً ما يُنظر إلى الأسر، رغم مساهمات، على أنها مستفيدة من التنمية بدلاً من كونها مساهمة فيها.

٢٩ - وفي إطار التذكير بموضوع الدورة ذي الأولوية وهو التشجيع على تمكين الأفراد في سياق القضاء على الفقر، والإدماج الاجتماعي، وتحقيق العمالة الكاملة وتوفير فرص العمل اللائق للجميع، شدّد المندوبون على أن تمكين الأفراد يتطلب تمكين الأسر باعتبارها عناصر مساهمة في التنمية، واعترفوا بأن السياسات المتعلقة بالأسر جزء لا يتجزأ من نهج التنمية الشاملة (انظر E/2014/26-E/CN.5/2014/10).

٣٠ - وخلال المناقشة، أعرب عدد من المندوبين عن قلقهم بشأن مستقبل الأسرة التقليدية ونظم التضامن التي تخضع للضغط في الوقت الراهن بسبب الاتجاهات الديمغرافية والاجتماعية والثقافية الحالية، التي تتراوح بين انخفاض معدلات الخصوبة وتسارع معدلات الشيخوخة وزيادة التعبير عن الحقوق الفردية والهوية الفردية. ونتيجة لذلك، يبدو أن دور الأسرة بوصفها العامل الأول في التنشئة الاجتماعية والتعليم في طور الانحسار ليرك المجال أمام التأثير

(١٠) (ST/ESA/351) Neglect, Abuse and Violence against Older Women.

المتنامي لوسائل الإعلام. وفي بعض الأحيان، يُنظر إلى ارتفاع معدلات الطلاق، والمعاشرة، والإنجاب خارج إطار الزواج، على أنها عوامل تقوض الاستقرار الأسري ورفاه الأطفال.

٣١ - ومن ناحية أخرى، شدّد عدد من المندوبين على أن تكوين الأسر في طور التغيّر وأن هناك اعترافاً متزايداً بأشكال متنوعة من الأسر على الصعيد الوطني، وإن لم يكن الأمر كذلك على الصعيد الدولي. وشدّد المندوبون كذلك على ضرورة مراعاة المهام والمسؤوليات والاحتياجات العديدة للأسر لدى التصدي للفقر، والسعي لتحقيق التوازن بين الحياة العملية والاجتماعية، والدعم بين الأجيال.

٣٢ - وأبلغت عدة دول أعضاء عن وضع سياسات متعلقة بالأسرة في الآونة الأخيرة، من قبيل المبادئ التوجيهية الرامية إلى وضع سياسات أسرية متكاملة التي تهدف إلى إصلاح النهج المجزأة السابقة أو تكليف الكيانات المحلية بالبرامج الأسرية، وكذلك إلى إقامة شراكات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص. وعرضت بعض البلدان الأسلوب الذي اتبعته أطر سياساتها الأسرية الوطنية الهادفة لتعميم مراعاة المنظور الأسري في التشريعات والسياسات والإجراءات والأنظمة والبرامج الإنمائية عموماً، بينما ركّزت بلدان أخرى على المساعدات التي تقدمها إلى الأسر الكبيرة العدد، والأسر التي تضم أفراداً ذوي إعاقة، والأسر المعيشية الوحيدة العائل.

٣٣ - وأشارت المناقشة إلى أن مستويات التقدم المحرز كانت متفاوتة ولا تزال العديد من التحديات قائمة رغم التحسينات الملموسة التي أُدخلت على وضع السياسات الأسرية في بعض المناطق. ومن بين هذه التحديات قلة البحوث والإحصاءات الموثوقة التي يمكن أن تسترشد بها صياغة السياسات والتقييمات وتتأثر بها، وخاصة في مجالي تحقيق التوازن بين الحياة العملية والأسرية والمساواة بين الجنسين.

٣٤ - وقُدِّم اقتراح بإدراج بند بشأن الأسرة والتنمية في جدول أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وكبديل لذلك، اقترح النظر في إدراج أهداف شاملة لعدة قطاعات تركّز على الأسرة في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وكان هناك اتفاق عام على أن نجاح السياسات الأسرية يعتمد على المشاركة الفعالة والتعاون فيما بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأسر ذاتها.

باء - مجلس حقوق الإنسان

٣٥ - خلال الدورة السابعة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان، نظّم المجلس حلقة نقاش بشأن حماية الأسرة وأفرادها. وشدّد المشاركون فيها على أن حقوق الأسرة وأفرادها

مذكورة في أحكام العديد من الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان التي تحدّد التزامات الدول بتوفير المساعدة والحماية للأسرة.

٣٦ - وأكد المشاركون في حلقة النقاش أن اللجنة المعنية بحقوق الإنسان أشارت، في تعليقها العام رقم ١٩، إلى أن مفهوم الأسرة قد يختلف في بعض الجوانب من دولة إلى أخرى، بل ومن منطقة إلى أخرى في نفس الدولة، ومن ثم يتعذر إعطاء تعريف موحد لهذا المفهوم. وإذا ما اعتُبرت مجموعة من الأشخاص، وفقا للتشريع والممارسة في دولة ما، بمثابة أسرة، فينبغي أن تتمتع بالحماية المنصوص عليها في المادة ٢٣ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

٣٧ - وأثناء المناقشة التي تلت العروض التي قدّمها الخبراء، أشار أغلبية المندوبين إلى أن الأسرة تتخذ أشكالاً وتضطلع بوظائف تختلف من بلد لآخر وداخل البلد الواحد، وذلك بالتوازي مع تطور المعايير الثقافية والاجتماعية. وبناءً على ذلك، من المهم قبول مفهوم اختلاف أشكال الأسرة وضمان حماية جميع أفرادها. وأشارت بعض الدول الأعضاء أيضاً إلى حدوث تغيرات هامة على مستوى النماذج الأسرية، مثل الاعتراف بحقوق جميع الأطفال بغض النظر عما إذا كان والداهم متزوجين أم لا.

٣٨ - وأعرب عدة متكلمين أيضاً عن قلقهم بشأن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة داخل الأسرة، ولا سيما العنف الذي يتعرض له الأطفال أو أفراد الأسرة ذوو الإعاقة أو المسنون، وكذلك بشأن أثر نظم القوانين الأسرية التمييزية السائدة في العديد من البلدان على مستوى اتخاذ القرارات، وفسخ الزواج، وحقوق الملكية، وحقوق الحضانة، مما يؤدي إلى استمرار التمييز ضد المرأة. وحُصِّت الأسر في حالات النزاع وفي حالات الطوارئ الإنسانية بالذكر كونها تستحق الحصول على الحماية والمساعدة بشكل خاص لكي يظل أفرادها مع بعض أو للمّ شملهم في أقرب وقت ممكن.

جيم - إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

٣٩ - أجرت شعبة السياسات والتنمية الاجتماعية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بحثاً ونظّمت اجتماعات خبراء وأنشطة توعية في إطار التحضير للذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة والاحتفال بها. وتضمّن اجتماعان دوليان لفريقي خبراء تحليلًا للسياسات والبرامج القائمة المتعلقة بفقر الأسرة، وضمان تحقيق التوازن بين العمل والأسرة، والقضايا المشتركة بين الأجيال، وقدّما عدداً من التوصيات.

٤٠ - وعُقد اجتماع لفريق خبراء بشأن موضوع "تقييم سياسات الأسرة: التصدي لفقر الأسرة والإقصاء الاجتماعي وكفالة التوازن بين العمل والأسرة" في نيويورك من ١ إلى ٣ حزيران/يونيه ٢٠١١. وأوصى الخبراء بتطبيق منظور تكون الأسرة محوره عند اتخاذ قرارات متعلقة بالسياسات وتحليل أثر جميع السياسات على الأسر، فضلا عن اعتماد نهج يراعي مختلف مراحل الحياة إزاء تحقيق التوازن بين الحياة العملية والأسرية وتحقيق الاكتفاء الاقتصادي الذاتي للأسرة على المدى الطويل، والاعتراف في الوقت نفسه بالاحتياجات المتغيرة للأسر التي تقدم الرعاية لأفرادها بمختلف أعمارهم^(١١).

٤١ - وعُقد اجتماع لفريق خبراء بشأن موضوع "الممارسات الجيدة في رسم السياسات المتعلقة بالأسرة: إعداد السياسات المتعلقة بالأسرة ورصدها وتنفيذها: الدروس المستفادة" في نيويورك من ١٥ إلى ١٧ أيار/مايو ٢٠١٢، وأتاح الاجتماع فرصة لاستعراض النهج الوطنية والإقليمية المتبعة لوضع سياسات متعلقة بالأسرة. وأوصى الخبراء، في جملة أمور، بتوسيع نطاق قانون الأسرة من أجل تعزيز حقوق المرأة، وتعزيز حقوق الحضانة بشكل عادل بما يراعي مصلحة الطفل على أفضل وجه، وضمان توفير الموارد دون تمييز حسب نوع الجنس. وشدد الخبراء أيضا على أهمية الحملات الوطنية ودورات محو الأمية في إطلاع النساء والرجال على حقوقهم والتزاماتهم بمقتضى قانون الأسرة.

٤٢ - ونظمت شعبة السياسات والتنمية الاجتماعية تظاهرات وأحداثا جانبية للجنة التنمية الاجتماعية وحلقات دراسية وحلقات عمل لإحياء ذكرى اليوم الدولي للأسرة، بهدف التوعية بأهمية سياسات الأسرة في الجهود الإنمائية عموما. ونظمت عدة أنشطة بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة والكيانات الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني ومع أكاديميين وباحثين.

٤٣ - وشملت هذه التظاهرات حدثا جانبيا نظم أثناء انعقاد الدورة الثانية والخمسين للجنة التنمية الاجتماعية عن المنظورات العالمية لرفاه الأسرة: إعادة النظر في الصلة بين العمل والأسرة والقضايا المشتركة بين الأجيال، بالتعاون مع لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بالأسرة في نيويورك، وتضمن عروضاً عن التوازن بين الحياة العملية والأسرية، والتحوليات العالمية، والعمل دون أجر، والإنصاف بين الأجيال، فضلا عن الروابط بين الأجيال ورفاهها.

٤٤ - ونظم الاحتفال الخاص باليوم الدولي للأسرة في عام ٢٠١٤ حول موضوع "أهمية الأسرة في تحقيق الأهداف الإنمائية: السنة الدولية للأسرة + ٢٠" بالتعاون مع إدارة شؤون

(١١) يمكن الحصول على معلومات عن التظاهرات التي نظمتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الموقع الشبكي التالي: <http://undesadspd.org/Family.aspx>.

الإعلام. وركز هذا الحدث على وضع سياسات أسرية عامة أفضل عبر إطلاع صانعي القرار على البحوث في هذا المجال، وتضمن مبادرات رئيسية نظمها المجتمع المدني احتفالاً بهذه الذكرى السنوية.

دال - المجتمع المدني

المبادرات الدولية

٤٥ - انخرط المجتمع المدني بمهمة على نطاق العالم في الأعمال التحضيرية للذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة والاحتفال بها. ولقد اشترك في رعاية إعلان المجتمع المدني الذي اقترحه الاتحاد الدولي لتنمية الأسرة ونشره بمناسبة هذه الذكرى ٢٧ كياناً دولياً ووقعه أكثر من ٥٤٢ ممثلاً للمجتمع المدني عن ٢٨٥ منظمة وطنية، إضافة إلى مسؤولين منتخبين وأكاديميين وأفراد. وروج الاتحاد على نحو نشط للأهداف المنشودة من إحياء الذكرى السنوية، فحشد التأييد للإعلان الذي أصدره بهذه المناسبة، ونظم على امتداد السنة الدولية عدداً من الفعاليات للتعريف بها. وأنجز الاتحاد كذلك في ما يتعلق بالترويج للمنظور الأسري في أوساط الحكومات والمنظمات الدولية عدة مشاريع في مجال الاتصالات منها مشروع الموقع الشبكي الذي يتضمن قائمة بجميع الأحداث التي نظمت في جميع أنحاء العالم بمناسبة الذكرى السنوية العشرين، وإصدار جميع الورقات البحثية التي تركز على مواضيع تتصل بهذه الذكرى^(١٢).

٤٦ - ونظم معهد الدوحة الدولي للأسرة بمناسبة الاحتفال بالذكرى مؤتمراً دولياً تحت عنوان: "تمكين الأسر: طريق إلى التنمية" في الدوحة، قطر، يومي ١٦ و ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٤. وكان المؤتمر عبارة عن تجمع للمنظمات غير الحكومية ومنتدى عالمي للمناقشة والحوار تبادل فيه مقررو السياسات والمنظمات غير الحكومية والخبراء والأكاديميون والمسؤولون الحكوميون الآراء بشأن الأهمية المحورية للأسرة ودورها في المجتمع. وركزت عدة حلقات نقاش في المؤتمر على الأسرة والفقر، والتوازن بين العمل والأسرة، والأوضاع بين الأجيال، والأسر المتأثرة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والكوارث الإنسانية والتراعات، والمساواة بين الجنسين، ودور الرجل داخل الأسرة، والبيانات والبحوث المتعلقة بالأسرة، والمؤسسات الوطنية والسياسات المتعلقة بالأسرة، والأسرة والمجتمع المدني. ومن المحطات التي تضمنها المؤتمر أيضاً مشروع الخريطة العالمية للأسرة وحلقات دراسية عن أثر السياسات على الأسرة^(١٣).

(١٢) يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات في الموقع الشبكي التالي: www.family2014.org.

(١٣) يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات في الموقع الشبكي التالي: www.difi.org.qa/events.

٤٧ - وأصدر المؤتمر "نداء الدوحة" الذي دعا فيه الحكومات إلى اتخاذ إجراءات لتعزيز الأسرة وتمكينها من الإسهام في التنمية بوسائل منها وضع سياسات شاملة لدعم الاستقرار الأسري؛ وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وإصلاح قوانين الأسرة القائمة على التمييز. ويعكس هذا النداء لدى المجتمع المدني اهتماما بضرورة سنّ تشريعات لإنهاء زواج الأطفال والعنف ضد المرأة، وبذل المزيد من الجهود لتشجيع الأبوة النشطة. وسلّم في هذا النداء أيضا بأن تفكك الأسرة ربما يكون سببا ونتيجة للفقر في آن معا، وأوصى فيه بالتركيز على ضرورة تحقيق التوازن بين العمل والأسرة، وتقوية التضامن بين الأجيال، وضمان جمع البيانات والإحصاءات المتعلقة برفاه الأسرة بصورة منهجية. وأيد المؤتمر إدراج التركيز على الأسرة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥^(١٣).

٤٨ - ونظّم مجلس الاتحاد الدولي للتدبير المتزلي اجتماعا حول موضوع "الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة عام ٢٠١٤" في لندن، أونتاريو، كندا، من ٢٠ إلى ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٤. وسلّم المجتمعون بأن تعليم التدبير المتزلي يساهم في تحقيق العديد من الأهداف الإنمائية للألفية كالحّد من الفقر وتخفيض الوفيات النفاسية وتحسين صحة الأم. ودعوا المجتمع المدني إلى أن يضغط بثقله من أجل التأثير في وضع سياسات ذات منحى أسري والتشجيع على إجراء مناقشة عامة بشأن إعداد السياسات المتعلقة بالأسرة وتنفيذها ورصدها. وفي إطار الترويج للذكرى، أطلق الاتحاد حملة شعارها "تسخير التدبير المتزلي لأغراض تمكين الأسر والأفراد والمجتمعات المحلية"، وقد زادت هذه الحملة من إبراز المناسبات الاحتفالية بالذكرى لدى أعضاء الاتحاد وسواهم. وأطلق الاتحاد الدولي أيضا نشرة تخلّد الذكرى عنوانها "المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتعلقة بالأسرة: التدبير المتزلي هاجس مستمر".

٤٩ - ونظمت الفيدرالية العالمية للسلام العديد من المناسبات الاحتفالية بالذكرى السنوية شملت منتدى معنيا بموضوع "الأسرة بوصفها محرّكا للتنمية الاجتماعية" عُقد في نيويورك يوم ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٤، يعالج الحاجة إلى تعزيز دور الأسرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ويعرض نماذج لسياسات وممارسات تشمل الأسرة وتعزّز دورها.

٥٠ - واستضافت لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بالأسرة في نيويورك عددا من الاجتماعات الشهرية احتفالا بالذكرى السنوية. ونوقشت الممارسات الجيدة في صنع سياسات الأسرة، بما في ذلك برامج تعزيز العلاقة بين الأب وطفله أو بناء قدرات الوالدين على تعزيز إلمام أطفالهم بمبادئ القراءة والكتابة. وشاركت اللجنة أيضا في رعاية عدة مناسبات جانبية خلال انعقاد الدورة الثانية والخمسين للجنة التنمية الاجتماعية، ومنها

المناسبة التي نظمت تحت شعار ”للمسنين والأسر أهمية: النظر في وسائل التمكين والعمل اللائق والقضاء على الفقر“.

٥١ - ونظمت لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بالأسرة في فيينا منتدى دوليا طرحت فيه صيغة مستكملة لدراساتها، بعنوان ”توثيق مساهمات منظمات المجتمع المدني في تحقيق رفاه الأسر“. وأشارت الدراسة إلى أن مشاركة منظمات المجتمع المدني تشمل في معظمها مجالات الخدمات الاقتصادية والمالية والتعليمية والمعيشية المقدمة للأسر. وقد نشرت أعمال المنتدى، بما في ذلك العروض التي قدّمتها منظمات المجتمع المدني، في النشرة الإلكترونية الفصلية ”Families International“ التي تصدرها لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بالأسرة في فيينا^(١٤).

المبادرات الإقليمية

٥٢ - في سياق الأعمال التحضيرية للذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة، عقدت في أوروبا وأفريقيا وأمريكا الشمالية والجنوبية، وكذلك في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، اجتماعات إقليمية لأفرقة الخبراء وحلقات عمل بشأن تنمية القدرات. ففي عام ٢٠١٤، عقد اجتماع لفريق الخبراء في أمريكا الشمالية نظمه الاتحاد الدولي لتنمية الأسرة ومرصد الأسرة، بالتعاون مع المجلس الوطني للعلاقات الأسرية (الولايات المتحدة الأمريكية)، ومعهد فانبيه للأسرة (كندا)، والمنسق المعني بالأسرة في شعبة سياسات التنمية الاجتماعية. وعرض الخبراء بحوثهم الجارية بشأن الاستبعاد الاجتماعي، والتفاوت المكاني والفقر، ورأس المال الاجتماعي والحراك الاجتماعي والاقتصادي، وتغير الهياكل الأسرية، والإجازات الوالدية وترتيبات رعاية الأطفال، وترتيبات الدوام المرنة المبتكرة. ونوقش كذلك عدد من المسائل المشتركة بين الأجيال كـرعاية الأجداد للأحفاد، وتوارث الرصيد المعرفي من جيل لآخر، ورعاية الأطفال وكبار السن. وقام الممارسون بعرض ومناقشة ما في المنطقة من ممارسات سليمة في هذا المجال كمراكز العدالة الأسرية، ودورات تثقيف الوالدين، والشبكات المجتمعية المشتركة بين الأجيال^(١٥).

٥٣ - وفي نيروبي، عقدت منظمة صوت الأسرة في أفريقيا إنترناشونال وكلية الحقوق في جامعة ستراثور في كينيا يومي ٢٣ و ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ المؤتمر التحضيري الأفريقي الذي تناول مواضيع مثل مجاهدة فقر الأسرة والاستبعاد الاجتماعي، وكفالة تحقيق

(١٤) يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات في الموقعين الشبكيين التاليين: www.viennafamilycommittee.org

و www.20yearsIYF.org

التوازن بين العمل والأسرة؛ وتعزيز الاندماج الاجتماعي والتضامن بين الأجيال في أفريقيا. وشملت المسائل التي نوقشت في المؤتمر توفير الحماية الاجتماعية للأسر القليلة المنعة، وتمكين الشباب، والمبادرات الرامية إلى تحقيق التوازن بين العمل والأسرة، والسياسات المتعلقة بالأسرة، والأسرة، والعمل غير الرسمي، والخصوبة، والوالدية. وقد ذكر في معرض تعداد العقبات الرئيسية التي تحول دون تحقيق التنمية المستدامة كل من الفقر المستمر، وترتيبات العمل غير الرسمية، وانعدام الأمن، والجريمة والفساد. وفي الجانب الإيجابي، هناك عدد من البلدان الأفريقية التي أدخلت تعديلات على دساتيرها لاتباع نهج قائم على الحقوق في تقديم الخدمات الاجتماعية، أو تعتزم أن تدخل عليها مثل هذه التعديلات.

المبادرات الوطنية

٥٤ - في الأرجنتين، تميزت الاحتفالات التي أقيمت بمناسبة إحياء الذكرى السنوية بعدد من الاجتماعات وأنشطة التوعية التي شارك فيها المجتمع المدني، والقطاع الخاص، وممثلو الحكومات المحلية، والأكاديميون خلال الفعاليات التي شهدتها الفترة الممتدة من ٢٥ إلى ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٤. وكان من بينها اجتماع عن التوازن بين العمل والأسرة استضافه مركز شركة وولمرت للتوفيق بين العمل والأسرة التابع لمعهد إدارة المؤسسات في جامعة أوسترال. وعُرض العمل الذي تقوم به في هذا الصدد شبكة دولية من الشركات الملتزمة بتشجيع السياسات المرنة والمراعية للأسرة ومؤشر لقياس مدى التزام الشركات بالمسؤولية الأسرية. وعرضت عدة شركات فازت بجوائز عام ٢٠١٣ لالتزامها بالمسؤولية الأسرية سياساتها المراعية للأسرة.

٥٥ - واحتفلت منظمة الأسر الأسترالية بالذكرى السنوية فنظمت من ١٥ إلى ٢١ أيار/مايو ٢٠١٤ في كامل أنحاء أستراليا أسبوعاً وطنياً للأسرة الأسترالية تحت شعار: "في تعزيز الأسر تعزيزاً للمجتمعات المحلية". ويُنظَّم هذا الحدث منذ عام ٢٠٠٣ بدعم مالي من حكومة أستراليا. وبلغت مشاركة منظمة الأسر الأسترالية بأعضائها من المنظمات البالغ عددها ٧٥٠ منظمة عضواً رقماً قياسياً حيث بلغ عدد المشاركين ١٣٠ ٠٠٠ شخص. وتسعى المنظمة جاهدة إلى تحسين رفاه جميع الأسر الأسترالية وتعمل على تهيئة بيئة سياسات وطنية تعبر أذناً صاغية لاحتياجات الأسرة ومصالحها، وبخاصة احتياجات ومصالح أضعفها وأشدّها تهميشاً. وتسُلط الاحتفالات في عام ٢٠١٤ الضوء على أهمية الدور الذي تضطلع به الأسر بوصفها البنات الأساسية للمجتمعات المحلية.

٥٦ - وقام المعهد البرازيلي للأسرة في سان باولو بالاشتراك مع المركز الدولي للعمل والأسرة التابع لمعهد ساو باولو للدراسات العليا في مجال إدارة الأعمال ومنظمات من المجتمع

المدني كالرابطه الوطنية للكيانات الأسرية، بتنظيم مناسبة تذكارية واجتماعات عمل بشأن السياسات المتعلقة بالأسرة في ساو باولو يومي ٢٤ و ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٤. ونوقشت فعالية البرامج الوطنية للقضاء على الفقر التي محورها الأسرة، كبرنامج المنحة الأسرية، إلى جانب التحديات التي يواجهها تنفيذ هذه البرامج على الصعيد المحلي.

٥٧ - وعقدت الرابطة الكورية للأسرة ومركز سياسات الأسرة والرابطة الكورية المتعددة الثقافات التابعة لمعهد النهوض بالمرأة برعاية وزارة المساواة بين الجنسين والأسرة وجامعة سول الوطنية مؤتمرا مشتركا عن "تطور الأسر والسياسات الأسرية الكورية في الفترة ١٩٩٤-٢٠١٤" وعن "الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة" في سول في ١٠ أيار/مايو ٢٠١٤. وينص القانون الإطاري لصحة الأسرة الذي صدر في عام ٢٠٠٤ على أن توفر الحكومات المحلية الخدمات الصحية الوقائية الشاملة للأسرة من خلال مراكز الدعم الصحي للأسرة في حين ينص قانون دعم الأسر المتعددة الثقافات الذي سُنَّ في عام ٢٠٠٨ على تقديم خدمات الإدماج الاجتماعي للمهاجرين القانونيين والأجانب المتزوجين من مواطنين كوريين^(١٥). وبالإضافة إلى ذلك، رُصدت اعتمادات للخدمات الخاصة لصالح الأسر الضعيفة كالأسر ذات الدخل المنخفض، والأسر الوحيدة الوالد وضحايا العنف المنزلي. وخلص المؤتمر إلى أن السياسات الرامية إلى تيسير دخول المرأة إلى سوق العمل واقتراحها باتخاذ بعض التدابير لتحقيق التوازن بين العمل والأسرة لم تحقق الهدف الرئيسي المتوخى منها، أي زيادة معدلات الخصوبة. ومن مجالات التحدي الأخرى إشراك الرجل في الحياة الأسرية بسبل منها استخدام إجازة الأبوة. وعلاوة على ذلك، فإن الزيادة المتسارعة في عدد المسنين نسبة إلى إجمالي السكان تتطلب تحسين الدعم المقدم للأسر التي تتحمل مسؤولية متعددة في مجال الرعاية.

٥٨ - وفي البرتغال، عقد مشروع الصحة في لشبونة، وهو منظمة برتغالية لشؤون الأسرة تركّز اهتمامها على الصحة، عدة اجتماعات وحلقات عمل احتفالا بالذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة. وتناولت حلقة العمل الرابعة والعشرون التي عقدها هذه المنظمة في لشبونة يوم ١٨ آذار/مارس ٢٠١٤ عن موضوع "الاعتراف بالأسرة باعتبارها النواة الأولى للعلاقة بين الأجيال"، مجموعة متنوعة من القضايا المشتركة بين الأجيال من المنظور الأسري، وشدّدت على أن نجاح جهود الإدماج والتكامل

(١٥) Meejung Chin and others, "Family Policy in South Korea: Development, Implementation and Evaluation", in *Handbook of Family Policies Across the Globe*, Mihaela Robila, ed. (New York, Springer, 2014)

الاجتماعيين مرهون بفعالية السياسات العامة وبكسب مؤازرة المجتمعات المحلية والمجتمع المدني والأسر نفسها لهذه الجهود وإشراكها فيها^(١٢).

٥٩ - وأصدرت مؤسسة تيودور روز للنشر التي يوجد مقرها في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ضمن سياق مبادراتها في إطار مسؤولية الشركات، نشرة تذكارية مصوّرة عنوانها "مستقبل الأسرة"، بمناسبة الذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة. وتتضمن هذه النشرة مقالات عن المواضيع الثلاثة المتعلقة بالذكرى السنوية لأكثر من ١٠٠ مؤلف عرضوا أبحاثهم بشأن وضع السياسات المتعلقة بالأسرة والإجراءات المتخذة في هذا المجال على الصعد الدولي والإقليمي والوطني والمحلي. وتتضمن النشرة استعراضا للممارسات السليمة التي يتبعها المسؤولون الحكوميون وأطراف المجتمع المدني الفاعلة والأكاديميون والباحثون في صنع السياسات المتعلقة بالأسرة.

هاء - البحوث الواسعة النطاق

٦٠ - لا بُدّ من أن تكون هناك بحوث تركز على الأسر بوصفها وحدات تحليل إذا ما أريد تطوير السياسات المتعلقة بالأسرة ورصدها وتقييمها، ناهيك عن تقييم نتائجها. وينبغي أن تحدد أعمال رصد وتقييم السياسات المتعلقة بالأسرة أفضل سبل استخدام الموارد فاعلية والممارسات غير الفعالة التي يتعين الكف عن اتباعها. ومن المفيد كذلك الاستعانة بالدراسات الاستقصائية الوطنية بشأن الديناميات الأسرية التي تتناول أوجه التفاعل داخل الأسرة، وذلك لتحسين وضع السياسات المتعلقة بالأسرة ومن المفيد أيضا إجراء تحليل مقارن للنتائج التي تحققها هذه السياسات من منطقة إلى أخرى. ويقوم في الوقت الحالي كل من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والاتحاد الأوروبي بتنظيم المشاريع البحثية الواسعة النطاق التي سيسترشد بها لإدخال تحسينات في السياسات المتعلقة بالأسرة مستقبلا.

٦١ - وتبقى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي سبّاقة في مجال البحوث المتعلقة بصنع السياسات المتعلقة بالأسرة وبناتج هذه السياسات. ويتضح من الاستنتاجات التي خلصت إليها في الآونة الأخيرة أن نطاق السياسات المتعلقة بالأسرة في جميع البلدان الأعضاء في هذه المنظمة لا ينفك يتوسع مع ازدياد الإنفاق على استحقاقات الأسرة^(١٣). غير أنه ليس هناك من اتجاه واضح في استخدام الدعم النقدي أو العيني أو الضريبي كقنوات لتيسير الدعم،

(١٦) Willem Adema, Nabil Ali and Olivier Thévenon (2014), "Changes in Family Policies and Outcomes: Is there Convergence?", OECD Social, Employment and Migration Working Papers, No. 157 (Paris, OECD publishing, 2014).

وما زال استعمال هذه الأشكال الثلاثة من الدعم متبايناً إلى حد بعيد بين بلد وآخر. وكان هناك في العديد من البلدان تحول طفيف في الإنفاق على الأطفال الذين هم دون سن السادسة. ورفعت في بلدان عديدة المدة القصوى لإجازة الأمومة في فترة ما بعد الولادة لتصل إلى قرابة العام. ويتضح من البحوث التي أجريت أن الأحكام المتعلقة برعاية الأطفال ينسب إليها جانبٌ من الفضل في زيادة معدلي الخصوبة وعمالة المرأة، وكذلك جانبٌ من الفضل، وإن يكن بدرجة أقل من ذلك كثيراً، في انخفاض معدل وفيات الرضع. وعلاوة على ذلك، فإن الزيادة في إجمالي معدل الخصوبة تُعزى في جانب كبير منها إلى الإنفاق العام على الاستحقاقات الأسرية ومدة الإجازة المدفوعة الأجر للأمهات والمتصلة بالطفل. وتُنسب إلى الحوافز الضريبية الممنوحة للعمل بدوام جزئي زيادة عمالة المرأة في حين اتضح أن الإنفاق العام على الرعاية الصحية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بانخفاض معدل وفيات الرضع.

٦٢ - والعمل جارٍ في إنجاز مشروع بحثي كبير يموله الاتحاد الأوروبي الهدف منه دراسة تنوع أشكال الأسرة والعلاقات الأسرية ومسارات حياة الأسرة في أوروبا. وسيقيم المشروع توافق السياسات الحالية مع التغييرات الأسرية ويساهم في وضع سياسات قائمة على الأدلة. ويعتمد المشروع الذي يموله الاتحاد الأوروبي على تعاون ٢٥ شريكاً في البحوث من ١٥ بلداً أوروبياً وثلاث من جهات المجتمع المدني الدولي الفاعلة التي تجتمع فيها الخبرة في العلوم الاجتماعية والقانون والعلوم الإنسانية^(١٧).

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

٦٣ - لقد تبين من الأعمال التحضيرية للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة أن السياسات والبرامج ذات المنحى الأسري التي يتراوح نطاقها بين التحويلات النقدية ومختلف برامج دعم الأسرة، وبين استراتيجيات مبتكرة لتحقيق التوازن بين العمل والأسرة وسياسات متنوعة لدعم التضامن والتعاون بين الأجيال، تساهم في التنمية الاجتماعية وفي تحقيق مجموعة واسعة من الأهداف الإنمائية. وتشير النتائج أيضاً إلى أن السياسات القائمة على اعتبارات صريحة هي الديناميات داخل الجيل الواحد وبين الأجيال، وكذلك الديناميات الجنسية داخل الأسر، تنطوي على المزيد من الإمكانيات غير المستغلة في أغلب الأحيان للإسهام في أعمال حقوق الإنسان لجميع أفراد الأسرة.

٦٤ - وفي الوقت نفسه، يعوّق النقاش المطوّل حول تعاريف الأسرة التقدم نحو إدراج إشارات عملية إلى الأسرة باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية في المحافل الدولية.

(١٧) يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات في الموقع الشبكي التالي: www.familiesandsocieties.eu.

غير أن تعريف الأسرة انطلاقاً من منظور السياسة الأسرية يتوقف على السياق والغرض، ويمكن أن يتنوع بمرور الوقت، وبين ولاية قضائية وأخرى، وبين الجماعات العرقية والإثنية، وفي النظم السياسية والثقافية والاجتماعية المختلفة. فالأسر تتغير باستمرار مع تطوُّر المعايير والتوقعات المجتمعية. ويتحدّد شكلها بفعل الفرص التعليمية الجديدة، وأسواق العمل المتغيّرة والمطالب الجديدة التي تطرحها هذه الأسواق، وكذلك بفعل الخيارات الفردية. ولقد تأثر العديد من التغيرات في هياكل الأسرة وتشكيلها في العقود الماضية بارتفاع نسب المعاشرة، والحمل خارج إطار الزواج، والطلاق، وهذه العوامل غالباً ما يُنظر إليها على أنها تؤدي إلى ازدياد عدم الاستقرار في الأسرة بل وإلى عدم المساواة^(١٨). ولكن الهياكل والأشكال الأسرية الجديدة في عدد متزايد من البلدان، أصبحت جزءاً من القاعدة، وباتت مقبولة من المجتمع ككل. وفي أعقاب هذه التغيرات، أصبح الاعتراف اعترافاً أكبر بتنوع الأسرة واحتياجها أمراً أساسياً لتحسين السياسات والبرامج ذات المنحى الأسري.

٦٥ - وفي الوقت نفسه، لم يواكب تطوُّر السياسات الأسرية القواعد والتوقعات المتغيرة أو تزايد الصعوبات التي تواجه الأسر في النهوض بوظائفها العديدة. ونتيجة لذلك، لا تزال السياسات المتعلقة بالأسرة، في كثير من الأحيان، تتوجه إلى الأطفال و/أو النساء على الصعيد الفردي وتتجاهل الأسرة كوحدة. كما أن السياسات التي تزعم أنها تركز على الأسر الضعيفة غالباً ما تركز على الأم والطفل، دون إيلاء اهتمام يذكر لأفراد الأسرة الآخرين، بمن فيهم الأب أو الجد والجدة. وأما التدخلات التي تركز على الأسر الوحيدة الوالد، فنادر ما تأخذ في الاعتبار الدور الذي يضطلع به والدان في حالة معاشرة و/أو والدان غير ممنوحين حق الحضانة في حياة الأولاد.

٦٦ - وينبغي أن تهدف السياسات والبرامج الأسرية إلى تعزيز رفاه الأسر وأفرادها عن طريق تناول جميع وظائفهم، بما فيها تكوين الأسرة، والشراكة، والدعم الاقتصادي، وتمكين المرأة، والتوفيق بين مسؤوليات العمل والأسرة، وتنشئة الأطفال ونماذجهم وتيسير الرعاية والدعم بين الأجيال. وينبغي للإصلاح القانوني وتنقيح قوانين الأسرة أن يعزز المساواة بين الجنسين والحماية من العنف داخل الأسرة، لا سيما بالنسبة إلى أشدّ أفرادها ضعفاً.

٦٧ - والأسر التي تؤدي وظائفها أداءً حسناً وتكون مستقرة وداعمة تشكّل الأساس لتربية الأطفال وتعد عاملاً حاسماً في تحقيق رفاههم الاقتصادي والعاطفي وفي إعمال

(١٨) في بعض البلدان، كالولايات المتحدة الأمريكية، يرجح أن تتركز المعاشرة والإنجاب خارج إطار الزواج في طبقات المجتمع الأقل دخلاً وذات المستوى التعليمي الأدنى.

حقوقهم. ونظرا إلى أن زواج الأطفال الذي غالبا ما يرتبط بفقر الأسرة، يُعزَّز على مستوى الأسرة، فإن القضاء عليه يقتضي أيضا إيجاد حلول ذات منحى أسري ترمي إلى مكافحة الفقر. وأما الاستجابات على صعيد السياسات العامة لدعم دخل الأسر التي لديها أطفال فلم تثبت أنها كافية للخروج من حلقة انتقال الفقر بين الأجيال. فيجب أن تكون هذه الاستجابات مصحوبة بإمكانية الحصول على الرعاية الصحية، والتعليم، والسكن المعقول التكلفة، وكذلك بإيجاد فرص عمل لائق ذات دخل مستقر، مما يضمن توفير سبل العيش المستدامة.

٦٨ - ونظرا إلى أن القضايا الأسرية متعددة القطاعات بطبيعتها وليس بوسع وزارة أو وكالة حكومية واحدة أن تعالجها، ينبغي أيضا توجيه المزيد من الانتباه إلى اتباع نهج متكاملة ومنسقة. وعلى نحو مماثل، يقتضي وضع خطط واستراتيجيات وطنية للأسرة العمل مع الجهات المعنية، مثل منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والأسر ذاتها.

٦٩ - ويشهد عدد المبادرات المتخذة على الصعيدين الدولي والوطني احتفالا بالذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة على أهمية السياسات والبرامج ذات المنحى الأسري من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.

٧٠ - ولقد قُدمت توصيات محدّدة بشأن السياسات ذات المنحى الأسري التي تركز على مجابهة فقر الأسرة، وكفالة التوازن بين العمل والأسرة، وتعزيز الاندماج الاجتماعي والتضامن بين الأجيال في التقارير الأخيرة للأمين العام عن الأعمال التحضيرية للذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة والاحتفال بها^(١٩)، ووردت هذه التوصيات في عدد من قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. والدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى مدعوة إلى النظر فيها بالإضافة إلى النظر في التوصيات التالية:

(أ) تُشجّع الحكومات على مواصلة تعزيز السياسات والبرامج التي تركز على الأسرة في إطار نهج متكامل وشامل وجامع إزاء التنمية؛

(ب) ينبغي للدول الأعضاء أن تستثمر في مجموعة متنوعة من السياسات والبرامج ذات المنحى الأسري بوصفها أداة هامة في مكافحة الفقر والاستبعاد الاجتماعي وعدم المساواة، وتعزيز التوازن بين العمل والأسرة والمساواة بين الجنسين، والنهوض بالاندماج الاجتماعي والتضامن بين الأجيال، فضلا عن منع العنف داخل الأسرة؛

(١٩) انظر A/67/61-E/2012/3 و A/68/61-E/2013/3 و A/69/61-E/2014/4.

(ج) ينبغي للحكومات، بالاشتراك مع الجهات المعنية، أن تدعم جمع البيانات وإجراء البحوث بشأن قضايا الأسرة، وتأثير السياسات العامة على الأسر، وأن تستثمر في إعداد السياسات والبرامج ذات المنحى الأسري وتنفيذها وتقييمها؛

(د) قد تنظر لجنة التنمية الاجتماعية في أن تطلب إلى الأمين العام أن يركّز تقاريره في المستقبل تركيزاً مواضيعياً على قضايا محددة ذات صلة بالأسر و/أو تؤثر على الأسر ومساهمتها في التنمية.
